الجسم ليس بحيوان والصادق الايجاب او بعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب واما

ان الاختلاف موجب لعقم القياس فلانه لما صدق مع الايجاب تارة ومع السلب اخرى لم يكن منتجا للسلب ولما صدق مع الايجاب لكن المعنى بالانتاج استلزام القياس

احدهما قال وضروب الناتجة ايضا اربعة اقول الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب

مقتضى الشرطين ايضا اربع لانه سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب السالبتان

والموجبتان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وباعتبار الشرط الثاني اربع اخرى الكبرى

الجزئية الموجبة مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت الضروب الناتجة

اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء

من ج ا بيانه بالخلف والعكس اما خلف فهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة و

يجعل صغرى لان نتايج هذا الشكل سالبة فنقيضها وهو الموجبة تصلح لصغروية الشكل الاول

ويجعل كبرى القياس كبرى لانها كلية لتصلح لكبروية الشكل الاول فينتظم منهما قياس في

الشكل الاول منتج لما يناقض الصغرى فيقال لو لم يصدق لا شيء من ج ا الصدق بعض

ج ا ونضم اليه الكبرى هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس

ب وقد كان الصغرى كل ج ب هف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بديهية الانتاج

فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من نقيض النتيجة

فيكون محالا فالنتيجة حق واما العكس فبان يعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة

المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت مع

عكس الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المط الثاني

من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف

والعكس اما الخلف فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لايجابها

لا ينعكس

كلي انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر

لا ينعكس الا جزئية والجزئية لا ينتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى

ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لا شيء ج ب الى لا شيء من ب ج وجعلناها كبرى لكبرى القياس

فقلنا كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج من ثاني الاول لا شيء من ا ج وهو ينعكس الى لا شيء من ج ا

وهو المط الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعض

ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف والعكس كما مر والافتراض وهو ان يفرض

ذات موضوع الصغرى د فكل د ب وكل د ج ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل

د ب ولا شيء من ا ب ينتج من الاول هذا الشكل لا شيء من د ا ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض

ج د ونضمه مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج د ولا شيء من د ا ينتج من الشكل الاول بعض

ج ليس ا وهو المط فالافتراض يكون ابدا من قياسين احدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب

اجلى والآخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة

جزئية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى

لانها لا يقبل العكس وبتقدير قبولها لا يقع في كبرى الشكل الاول فبيانه اما بالخلف

او الافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما رتبت

الضروب على ذلك الترتيب لان الضربين الاولين منتجان للكلي فلا بد من تقديمهما على

الاخرين وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف

الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث اقول يشترط في انتاج الثالث بحسب كيفية

المقدمات ايجاب الصغرى وبحسب الكمية كلية احدى المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلانها

لو كانت سالبة فالكبرى اما ان يكون موجبة او سالبة وايا ما كان يحصل الاختلاف الموجب

لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فكصدق لنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان

بعض الانسان ناطق ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الانسان ليس بفرس

بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق

Copyright © King Saud University